



**حدّث أبو ذرّ التونسي قال:** مرّة أخرى تعبت (غسّالة النوادر) بالبنية التّحتيّة المهترئة للمدن التونسيّة، ومجدّداً يُلدغ الشعب التونسيّ - وهو مؤمن - من حجر واحد: فسيناريو الفيضانات السّوداوي المرعب ما فتئ - منذ مسرحيّة الاستقلال إلى يوم النّاس هذا - يتكرّر ويتناسل من بعضه دون أن تُحرّك (الدّولة) ساكناً لا قبل الكوارث ولا أثناءها ولا بعدها.. فأثار فيضانات السنة الفارطة مازالت مرسومة على جدران وشوارع مدن ولايتي بنزرت ونابل وضحايا ومنكوبو الولاياتين لم يتحصّلوا بعد على تعويضاتهم، إذا بمأساتهم تُستنسخ بحذافيرها.. نفس المشاهد ونفس الوقائع ونفس الأخطاء ونفس الأسباب ونفس المواقف (بنية تحتيّة بدائيّة عاجزة عن استيعاب التساقطات - مياه هادرة تحتاح الطّرق والمنازل - شلل كليّ لحركة المرور وتوقّف للحياة - خسائر ماديّة جسيمة طالت الممتلكات والمزروعات والثروة الحيوانيّة - ضحايا ومنكوبون موكولون إلى أنفسهم - تدخّلات شكليّة متأخّرة للأمن والحماية المدنيّة - تدافّع مُخزٍ لكثرة المسؤوليّة بين سلط الإشراف - حركة راقية من التّكافل والتّأزر بين المتساكنين لإعادة ترتيب حياتهم - نفاق إعلامي وسياسي يستهلك المأساة أو يُوظّفها لغايات حزبيّة ضيّقة - زيارات استعراضيّة خاطفة لبعض المسؤولين محفوفة بهالة من الوعود الورديّة الكاذبة - توزيع بعض الإعانات البسيطة التي لا تُسمن ولا تُغني من جوع..) وملتقانا بكم في الفيضانات المقبلة، بحيث أنّ زمن الخدمات والمرافق العامّة ورعاية الشّؤون في تونس جامد متوقّف لم يتحرّك منذ نصف قرن بالتّمام والكمال (1969/2019).. لا عبّر ولا استشرف ولا دراسات ولا وقاية ولا رقابة ولا تطوير.. فأين كانت دولة الحداثة منذ (الاستقلال) وأين هي اليوم من الحداثة التي تدّعيها لنفسها..؟

## خَوْر مُكْعَب

لقد أعادت فيضانات الأسبوع الفارط الكشف عن خَوْر مُكْعَب ينخر السّلطة مركّب من ثلاثة أضلاع ظلمات بعضها فوق بعض: أوّلها استقالة الدّولة عن رعاية الشّؤون، ثانيها تفشّي الفساد وغياب المحاسبة، أمّا ثالثها فسوء التصرّف في موارد الدّولة.. فالبنية التّحتيّة التي من المفترض أن تواجه تلك الأمطار الطّوفانيّة شبه معدومة ما فتئ الشعب التونسيّ يُلدغ من قبلها منذ (الاستقلال) دون أن تُجدّد أو تُطوّر: مجاري بدائيّة تضيق بمياه الصّرف الصحيّ - فضلاً عن الأمطار - وتلقي بها في الأزقة والطّرق لتُركم أنوف المازّة بروائحها العفنة.. طرقات سريعة كلّفت خزينة الدّولة ثروات طائلة (مليار للكلم الواحد) جرفت مياه السيول وطوت أجزاء منها كما يُطوى السجّاد.. جسور ضخمة من أحدث طراز نفّذتها كفاءات محليّة أو أجنبيّة تحطّمت كأبها منشآت من ورق.. سدود تليّة ضعيفة الاستيعاب تحوّلت إلى قنابل موقوتة تنذر بالانفجار وتستوجب التنفيس.. تجهيزات هشة للاتّصالات والكهرباء سرعان ما تُتلف وتُغرق المناطق المنكوبة في العزلة والظلام وتُعسّر من عمليّات الإغاثة.. أمّا عن دولة الحداثة وأجهزتها فهي آخر من يعلم ويحضر وأوّل من ينسحب، هذا فضلاً عن



افتقارها لفرق تدخّل سريع قادرة على مجابهة مثل هذه الوضعيات الكارثية، فهي تكتفي بأعوان البلدية والشرطة العادية أو الحماية المدنية في أفضل الحالات..

هذا الواقع المُرري ما هو إلا قِمة جبل الجليد التي تُخفي أولاً: قاعدة واسعة من الفساد (رشوة - محسوبية - غشّ في المواصفات - مناقصات مشبوهة - سرقة للمواد الأولية..) مع انعدام المحاسبة والتتبع، فأشغال البنية التحتية أضحت مجرد مناسبة لتبرير السرقات وتبييضها.. وتُخفي ثانياً: آيات من سوء التصرف في المال العام، فما أنفقته الدولة على مدينة الثقافة (الهشك بشك) وحده (125 ملياً) لو وظّفته في تحديث البنية التحتية وتدعيمها لجبّبت منظورها هذه الكوارث ولحمت أرواحهم وممتلكاتهم.. كما تخفي ثالثاً: كيلا بمكيالين مشطاً يستثني أقلية مرفهة مستقلة بأحيائها الرّاقية في.. (شبه قيتو) ومجتمع مواز تدلّل بأموالها سائر المرافق وأرفع الخدمات (والقلب والعفرت

## استقالة كليتة

ولم يتوقّف أمر التفريط عند أوجه البنية التحتية المذكورة، بل تعدّاه إلى سائر الخدمات والمرافق العامة: فالسلطة في تونس أضحت في وضعيّة استقالة شبه كليتة عن واجب رعاية شؤون منظورها بوصفها عزّاباً للكافر المستعمر وناطوراً على مصالحه وقيماً على نصيبه المقتطع من ثروات التونسيين المسلمين.. فقد تخلّت عن تلبية الحاجات الأساسية للفرد (مأكل - ملبس - مسكن) وتاجرت في أوكد مرافقه العمومية (الماء والكهرباء) - رغم أنّها ملكية عامة - وها أنّها تستعدّ للتفويت فيها للقطاع الخاصّ بما يُضاعف من أثمانها.. وانتصبت لجباية أموال الشعب بالباطل (3/4 الميزانية ضرائب) وتركته يتخبّط في الفقر والغلاء والخصاصة والنهميش، وفتحت البلاد على مصراعها أمام الاستثمار الأجنبي والقروض الربوية بحيث رهنت الاقتصاد بالكلية لصندوق النقد الدولي وشركات التّهب العملاقة.. كما تخلّت عن تلبية الحاجات الأساسية للجماعة (تطبيب - تعليم - أمن) فخصصت التطبيب وأخصّته لقاعدتي (المال مقابل الحياة) و (لا حياة لمن لا مال له)، وحوّلت المنظومة العمومية إلى مختبر طلابي وموت مؤجّل بطيء ترتع فيه مافيات الأعضاء البشرية والأدوية الحساسة والمعدّات الثّالفة بما يُعرّض حياة الناس إلى الخطر.. ورفعت عن كاهلها أعباء الإنفاق على الرّعاية الاجتماعية (مسنّين - معوقين - مجهولي النسب..) وأحالتها على (المجتمع المدني) وجمعيات (المناولة الخيرية) بل وإلى النوادي الماسونية (روتاري - ليونس كلوب..) التي لا تتورّع عن المتاجرة بهم بالجملة أو التفصيل.. كما حوّلت المنظومة الربوية إلى نشاط اقتصادي ربحي خاضع لسياسة السوق ومجال استثمار واعد يرتع فيه الخواصّ وقفاز محلي لمسح الناشئة وتجفيف منابع الإسلام وتذويب ملامح الهوية بأحماض استعمارية فثاكة.. ثم مكنت بريطانيا من العقيدة الأمنية والعسكرية تصوغها حسب مصالحها بما جعل البلاد مرتعا للعصابات والمافيات التي ترتدي الزي الرسمي.. بل إنّ السّفراء الأجانب قد تقمّموا دور الدولة ونابوا عنها في أخصّ خواصّها وأوكد أدوارها - رعاية شؤون



الناس - على غرار توزيع المعونات والهبات وتفقد مناجم الثروات وشق الطرق وبناء المدارس وتجهيز المستشفيات وزيارة مراكز الاقتراع وتلميع صورة بعض السياسيين.. بما ينفي عن هذا الكيان.. صفة الدولة ويسلبه أبسط مظاهر السيادة والسلطان

## الرعاية والكفاية

إن الأصل في الدولة بما هي جهاز تنفيذي أن ترعى شؤون منظورها وأن تتكفل بحاجاتهم الأساسية الفردية (المأكل - الملابس - المسكن) والجماعية (التعليم - التطبيب - الأمن) وأن تؤمن لهم الخدمات والمرافق العامة، وهو ديدن الدولة الإسلامية: فالشرع يلزم ولي الأمر برعاية شؤون رعيته وتوزيع الثروة عليهم وإعالة محتاجهم وتشغيل عاطلهم وتذليل محيطهم وتسهيل عيشهم.. فقد شرع الإسلام أحكامًا تضمن إشباع جميع الحاجات الأساسية للرعية فردًا فردًا ضمانًا قطعيًا مع تمكين كل فرد من إشباع ما أمكن من حاجاته الكمالية بوصفها واجبًا من واجبات الدولة تجاهه وحقًا من حقوقه عليها.. وبخلاف حاجات الأفراد التي فرضها على الأقارب ابتداءً ثم على الدولة إذا عجزوا، فإن الحاجات الأساسية للرعية أناطها الشرع بالدولة مباشرة وجعلها من أوكد مسؤولياتها (الإمام راع وهو مسؤول عن رعيته) فتحفظ الدولة أمن الجميع وتؤمن التطبيب والتعليم للجميع بالمجان لا فرق بين مسلم وغير مسلم فالكل يتمتعون بالتغطية الاجتماعية وتدفع الدولة جميع النفقات من بيت المال أي من خزينتها.. ولا تكتفي الدولة الإسلامية بتأمين حاجات الجماعة الأساسية بل تتجاوزها إلى العديد من الخدمات الأخرى والإنفاق عليها لكونها من أوكد أعمال الرعاية: من ذلك مثلاً توفير المجاري ومياه الشرب وإقامة السدود وحفر الأودية وشق الترع وتمهيد الطرق وتشديد الجسور وتأمين الإنارة والنظافة.. والإسلام لم يجعل ضمانة الحاجات الأساسية ترفيعًا للنظام ولا علاجًا لثغرات معينة ولا خص بها فئات دون الأخرى على غرار الرأسمالية واشتراكية الدولة، وإنما جعلها أحكامًا شرعية متساوية في التشريع والأدلة مستندة كلها إلى العقيدة الإسلامية انبثاقًا أو انبناءً، وقد ضمنت هذه الأحكام أساسيات العيش ضمانًا مقطوعًا به لكل فرد وفي جميع الحالات وذلك مما لا يمكن أن يصل إليه أي نظام آخر غير نظام الإسلام.. فالدولة الإسلامية كانت عبر تاريخها دولة حديثة بمنطق عصرها.. وهي جديرة بتلك الحداثة بامتياز حتى بمنطق عصرنا ومنطق العصور المستقبلية

## ترجمة عملية

ولم يتوقف أمر الخدمات والمرافق العامة في الدولة الإسلامية عند الأحكام الشرعية والتوايا الحسنة، بل تُرجم عمليًا في شكل جهاز إداري يتولى النهوض بشؤون الدولة وقضاء مصالح الناس ويتفرع إلى عدة مصالح ودوائر وإدارات (مصلحة التعليم - الصحة - العمل - المواصلات - الأراضي -



الريف والري..) ويُستدلُّ شرعًا على هذا الجهاز بما كان يقوم به الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في دولته الفتيّة بالمدينة: فقد كان يدير مصالح المسلمين فيرعى شؤونهم ويحلُّ مشاكلهم وينظّم علاقاتهم ويؤمّن حاجاتهم ويقدم لهم الخدمات ويوفّر لهم المرافق العامة ويوجّههم لما يصلح أمرهم مستعينًا في ذلك ببعض صحابته الكرام.. إذن فمصالح النَّاس في الدّولة الإسلاميّة جهاز قائم بذاته من الأهميّة بمكان يتولاه الخليفة عن طريق وزير التنفيذ أو يعيّن له مديرًا كفءًا يضطلع به نيابةً عنه بما يسرّ على الرّعية عيشها ويدلّل دونها العقبات المادّية والمعنويّة.. هذه المهمّة الجليلة ينجزها الجهاز بيسر وسهولة وبما هو متوقّر ومتاح دون مشاكل ولا تعقيد نسجًا على منوال الرسول الكريم: فقد جعل صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فداء الأسرى من الكفّار تعليم عشرة من أبناء المسلمين وأسكن الفقراء ومن لا مأوى لهم في بهو مسجده، وأهدى إليه طيب فوضعه على ذمّة المسلمين وأرشد سائلًا إلى التكبّب من الاحتطاب بدل مذلة السؤال وهكذا... فسياسة إدارة المصالح في الدّولة الإسلاميّة تقوم على البساطة في النظام والإسراع في إنجاز الأعمال والكفاءة فيمن يتولون الإدارة، وهذا يفهم من واقع إنجاز المصلحة: فصاحب المصلحة إنّما يبغى سرعة إنجازها وعلى الوجه الأكمل والرسول الكريم يقول (إنّ الله كتب الإحسان على كلّ شيء) ولا يتحقّق الإحسان إلّا باليسر والسّهولة والسرعة والقدرة والكفاءة والمحاسبة... وبهذه الكيفيّة يمكن أن تتلافى هذه العلل التي تنخر ميدان الخدمات والمرافق العامّة (رشوة - محسوبيّة - غش - سرقة - إفلات من العقاب...) ونجنّب الشعوب الإسلاميّة غائلة الكوارث ونحفظ لهم أرواحهم وأموالهم وهناءة عيشهم... هذا التّأصيل التّظري كانت الدّولة الإسلاميّة عبر تاريخها المشرق مناطًا مثاليًا لتطبيقه: فهذه الدّولة التي لم تجد من يأخذ الرّكاة وبذرت الحبوب في الفيافي وعلى رؤوس الجبال حتى لا يجوع طائر شهدت آيات من الرّعاية في مجال الخدمات والمرافق العامّة تستعصي على التصديق وتُدرج في خانة..المبالغات

## تاريخ مشرق

فقد غصّ العالم الإسلامي - من آسيا الوسطى إلى المحيط الأطلسي ومن جنوب أوروبا إلى مجاهل إفريقيا - بالأسئلة والأوقاف والمدارس والجامعات وحلقات العلم والبيمارستانات والصّيدليّات والمراصد والمختبرات والمصانع والدّواوين ودور المسنّين.. وشملت رعاية الدّولة جميع شرائح المجتمع دون استثناء حتى أن الفاروق عمر فرض لكلّ مولود في الإسلام 100 درهم وخصّص صلاح الدّين الأيوبي لكلّ عاجز خادمًا ولكلّ أعمى قائدًا ووصل راتب الطّبيب في القرن 10م إلى 600 دينار ممّا لا نظير له في العالم في تلك العصور الغارقة في الظلم والجهل والتخلف والاستبداد.. أمّا فيما يتعلّق بالبنية التّحتية المتحكّمة في مياه الأمطار فقد اضطلعت دولة الخلافة بهذا المرفق العامّ وأجرت عليه التّفقات المالية: فكان المحتسب يمنع الميازيب ومجاري الأوساخ المطلّة على



الطرق وكان يأمر سكان المدن باتخاذ البالوعات حول مساكنهم لتتجمع فيها الأوساخ والأقذار على .. أن تُعطى وتُحصص وتُنظف مرتين في السنة

وفيما يتعلق بالطرق فقد نُظمت على عهد الرسول الأكرم وحُدِّد عرضها بسبعة أذرع ومُنع التعدي عليها ،وقد أنشأت دولة الخلافة شبكة من الطرق البرية ربطت المشرق بالمغرب والأندلس والصين مرورًا بسمرقند وتركستان..ويُروى أنَّ الفاروق عمر خصَّص ثلث إيرادات مصر لإنشاء الجسور وتأمين التواصل بين ضفاف الأنهار، ولم تأت خلافة الوليد بن عبد الملك حتى كانت جميع الطرق في الدولة الإسلامية قد عُبِّدت وحُقِّت بالشواهد الحجرية وأمنت وجُهِّزت بالمحطات البريدية وأسبلت الماء والاستراحات لخدمة عابري السبيل..أما فيما يتعلق بحفظ المياه وتخزينها والتحكم فيها واستغلالها ودرء خطرها فقد بذل الخلفاء والأمراء الجهود والأموال لحفر الترع والأنهار وإقامة السدود ومقاييس المياه: فقد بذل يزيد بن الوليد خراج العراق لحفر (نهر عمرو) لأهل البصرة وأنفق هارون الرشيد 20 مليون درهم لحفر (نهر ابن الجند) وفي عهد الدولة الفاطمية حُفر خليج القاهرة حيث رُبطت الفسطاط بالبحر الأحمر وهو إنجاز يُعادل شق قناة السويس..كما اهتمت الدولة الإسلامية بإنشاء السدود للاستفادة من مياه السيول في المناطق الجافة وبناء مقاييس المياه على الأنهار الكبرى (النيل - دجلة - الفرات) لمراقبة كميات المياه وتلافي الكوارث التي قد تنشأ عن نقصها أو زيادتها..هذا غيض من فيض الخدمات والمرافق العامة التي ازدهرت في الدولة الإسلامية منذ مئات السنين بحيث لم تبلغ (دولة الحداثة) عُشر معشارها وقد جسدها عمر بن الخطاب عندما قال (والله لو أنَّ بَغلةً عثرت بأرض العراق لكنت مسؤولاً عنها ولخشيت أن يحاسبني الله عليها يوم القيامة)...

## أ.بسام فرحات

مشاركة

